

Distr.: Limited
18 September 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٢٥ من جدول الأعمال المؤقت*

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

مشروع قرار مقدم من رئيس الجمعية العامة

تعزيز العملية الحكومية الدولية التابعة للجمعية العامة المعنية بتدعيم وتعزيز
فعالية أداء نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٥٤/٦٦ المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ الذي استهلته بموجبه
العملية الحكومية الدولية التابعة للجمعية العامة المعنية بتدعيم وتعزيز فعالية أداء نظام الهيئات
المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وإلى قرارها ٢٩٥/٦٦ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر
٢٠١٢، الذي مددت بموجبه العملية الحكومية الدولية،

وإذ تلاحظ مشاركة الدول الأعضاء ومساهماتها في العملية الحكومية الدولية
ومشاركة خبراء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان ومؤسسات حقوق
الإنسان الوطنية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية
ومساهماتهم في تلك العملية،

وإذ تؤكد أن تدعيم وتعزيز فعالية أداء نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات
حقوق الإنسان هدف مشترك تتشاطره الجهات المعنية التي لها اختصاصات قانونية مختلفة
وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي أنشئت بموجبها هيئات
المعاهدات، وإذ تنوه، في هذا الصدد، بالجهود التي تواصل مختلف هيئات المعاهدات بذلها

* A/68/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق



من أجل تدعيم وتعزيز فعالية أدائها،

- ١ - **تقرر** تمديد العملية الحكومية الدولية التابعة للجمعية العامة المعنية بتدعيم وتعزيز فعالية أداء نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان حتى النصف الأول من شهر شباط/فبراير ٢٠١٤ من أجل وضع الصيغة النهائية للوثيقة الختامية للعملية الحكومية الدولية؛
- ٢ - **توافق** على مواصلة النظر في عناصر القرار الموضوعي، استناداً إلى أمور منها العناصر الواردة في تقرير الميسرين المشاركين عن العملية الحكومية الدولية خلال دورة الجمعية العامة السابعة والستين^(١)؛
- ٣ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تعيين ميسرين^٢ مشاركين لمواصلة إجراء مفاوضات مفتوحة شفافة وجامعة؛
- ٤ - **تطلب** إلى الأمين العام تقديم تقييم شامل مفصل للتكاليف من أجل رسم الإطار العام لدعم العملية الحكومية الدولية بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، بالاستناد في جملة أمور إلى تقرير الميسرين المشاركين^(١).

(١) A/67/995.